الأمم المتحدة

A/66/785–S/2012/273

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إليكم من السيد حلمي عقيل، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرطوغرول **أباكان**
السفير
الممثل الدائم

010512 010512 12-32556 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالتين المؤرختين ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ اللتين وجههما إليكم ممثلا القبارصة اليونانيين وعُممتا باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/66/751-S/2012/173 و A/66/773-S/2012/217)، واللتين تتضمنان مرة أخرى ادعاءات معهودة بوقوع انتهاكات ''لقواعد الملاحة الجوية الدولية وللمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص''، وبأن أوجه كريم نظركم إلى ما يلي.

أود أن أؤكد، مرة أخرى، ردا على هذه الادعاءات الباطلة، أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بكامل معرفة السلطات المختصة في الدولة وبموافقتها، والتي لا تتمتع الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص بأية ولاية أو سلطة من أي نوع عليها. ويجب التأكيد على أن الادعاءات بوقوع انتهاكات مزعومة لقواعد الملاحة الجوية هي ادعاءات باطلة، لأن هيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتقديم خدمات معلومات الملاحة الجوية والطيران.

وكما أوردنا في رسائلنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل وغير مشروع مفاده أن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تشمل الجزيرة بكاملها، بما في ذلك أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. وهذا الادعاء الصادر عن الجانب القبرصي اليوناني بعيد كل البعد عن الحقائق القائمة في قبرص، ألا وهي وجود دولتين مستقلتين تمارس كل واحدة منهما السيادة والولاية داخل الإقليم الذي يخصها.

إن محاولات الجانب القبرصي اليوناني إضفاء الشرعية على إدارة غير قانونية، عن طريق ادعاءات باطلة يطلقونها مرارا وتكرارا، ستظل عقيمة ما دام الشعب القبرصي التركي يأبى الخضوع لإملاءات تلك الإدارة. وما يمكن بالفعل أن يفضي إلى إشاعة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تخويل نفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا، وأن يوقف جميع الأعمال العدائية تجاه الشعب القبرصي التركي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية بأن غريمها كان على الدوام وسيظل هو الجانب القبرصي التركي لا تركيا، وأن استمرار رفضها لحقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا ينسجم تماما مع احتمالات تسوية النزاع القبرصي بما ينسجم

والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي قيام شراكة على أساس نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين، وتتساوى فيه الحقوق السياسية للدولتين اللتين تشكلانه.

وإن الموقف العدائي من الجانب القبرصي اليوناني تجاه تركيا والقبارصة الأتراك، واستغلاله لكل فرصة سانحة لتكرار هذه الاتهامات الملفقة، ليسا غريبين عن سياسة الجانب القبرصي اليوناني القائمة على تصعيد التوتر بين الجانبين وتقويض عملية المفاوضات في الجزيرة. ومما يبرهن أيضا على أن قادة القبارصة اليونانيين غير متحمسين للتوصل إلى تسوية ما بذلوه في الآونة الأخيرة من جهود مكثفة لمنع عقد الاجتماع الدولي الرفيع المستوى الذي كان من شأنه أن يساعد على إنهاء العملية بنجاح قبل حلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، مثلما ذكرتم في الرسالة التي وجهتموها إلى قائدي الجانبين في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

ومن المؤسف أن وجهة نظر الجانب القبرصي التركي الرامية إلى إقامة نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين، قائم على المساواة السياسية، ومشكل من دولتين تتساويان في المركز، إنما هي وجهة نظر لا يشاطرها الجانب القبرصي اليوناني الذي يفضل كسب الوقت أملا في إملاء شروط تسوية محتملة في المستقبل. وإن عدم إبدائهم مثل الذي نبدي من حسن النية والعزم على إيجاد تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة قبرص، وقيامهم من جانب واحد بأعمال استفزازية في الجزيرة وحولها، ليسا مصدر تشجيع لكل من يوجهون جهودهم نحو تهيئة الظروف التي تخدم السلام والاستقرار في المنطقة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الجانب القبرصي التركي مستعد لبلوغ تسوية في شكل شراكة جديدة تتماشى مع معايير الأمم المتحدة ومجمل أعمالها ويبذل قصارى جهده من أجل ذلك.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حلمي **عقيل**
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص